

الرضية انتقالاً من صفة إلى صفة ليرجع قيام السبب المانع لولا العذر
ثم التقييد الذي أشار إليه في كل قول فيجب بحسب قهراً ولا نقله
بالفروع من الصلاة كما يقال فإنه بعد ما يفسر به المحقق ويقول الجنب
ويدخل المسجد ويسلي النوازل التابعة وأورد على القول بالرضة
أدلة كثيرة في فضيلة وأحبابهم الملازمة وسببها أن الوضوء
رافع بالاتفاق وقده وجهه على رضي الأئمة لكل صلاة وفي التوضيح
من قال يدفع الحديث أراد دفع بعض أسباب كونه الصلاة ومنه قال
لا يدفع الحديث أراد لا يدفع بعضها الآخر كوجوب الوضوء إذا وجد ما
والحق بالشرائخ والأقوال **قوله** على ما فهم أي من البراءة بالطهارة
الصفة كحكمة المضادة للحديث **قوله** وقولهم ثم ذلك بناء على أنه المراد
بالطهارة ما به الأباة ولو صح بقا الحديث ولذا لك قسموا الطهارة
إلى ما بينه وتدابير تعلق النظر عند كون التيمم رافعا ولا **قوله**
أدرك الصلاة في أوقاتها التحصيل الرجاء وبالفه النفس على
العبادة وعدم الاحتجاج في قضاء الفاتحة الكثيرة **قوله** عن هذه
كون الأوقات أصل الأمانة وبسببها تر بالبرية والأبواب تجعلها
في ظهوره **قوله** وقسم القبار وكان من قبلنا إذا قبلت عقولهم
غيبتهم نزلت عليها نار وهذا الجيد أنهم كانوا أجماعاً وهم
وقد ورد قول النبي صلى الله عليه وسلم في الكفار فيقول علي ما يأتي لم
من أن إليها من خصوصياتنا إلا أن يريد تحصيلها أصنافاً
بالنسيئة لغير نبي السرائيل كونه وضاح وهو ذو شعيب
وأولهم **قوله** على ما في الوضوء أي من أن ليس من خصوصياتنا
الآن ترتيبه تحصيلها الضاحي على الأئمة والعلو والوضوء وهو
الأشياء من قبله والقول بالتحصيل في التيمم المأمور لا لا يتبادر
جدد في جرح العابد لما أتم بالذات فتوضي وطى وكيفية تلك أتم
تبع لبيها وإنما الختص بنا العزة والتجليل يوم القيامة ثم في حديث
الطبراني

سج نصلي

الطبراني ما يزيد اختصاصاً عن الأئمة بتقليد الوضوء وهو أنه صلى
الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به
ومرتين مرتين وقال هذا وضوء من كان قبله من الأئمة ولا تأخذوا
وقال هذا وضوءي ووضوء الأنبياء من قبلي **قوله** بطله وأصل
الفعله كان فيمن قبلنا ولد لطف أبو خيثمة في الجاهلية أن الأئمة
راية ما في جنابته حتى يفر وأني قضيت أجد **قوله** الصعود
الطاهر فيه أنهم لم يردوا الماء المطلق من فرائض الوضوء ولو أراد
مطلقاً ما يتوقف عليه التيمم لوجب عدم دخوله الوقت وعدم الماء
وطليم الخ **قوله** الصفة الأولى المراد وضوء اليد ولو بلا صوت ولو
وضوء يده على تواب مشارف الريح فالظن لا يجوز لأنه لم يضره **قوله**
على المشهور وأل بعضهم يتفق على وجوب الموالاة في الصنف التيمم
قوله لا طهارة له إلا يرد عليه مثل ذلك في التحليل بل أورد أن ما بين
الأصابع أعظم ولا اعتقاد كفاية في الوضوء فقد بر وسببها في المشرك
سلامة في التحليل وغيره **قوله** والصورة الثانية التي قال فيها يأن في
فعله واجبه اليد بها لا تقول إنما تفعل بأثر الصورة الأولى **قوله**
بالرضية أي في وقت صحتها على الهيئة الواردة وكان من زاد الكاف لما
قيل أن التيمم عذبة مطلقاً وإن كان لعدم الماء فخرته وإن كان للرض
فرضه **قوله** والكسرة وذكر المرحق التفسير والصحة الأربعة كذا
الله إذا لا يرد به التيمم ذكر غير السمية **قوله** سئل أن يكون الإمكان
لأنه قاله أدفق الماء أصلاً وهو يخلط الماء باليد ويوضأ
الظاهر لا يجوز ذلك خصوصاً إذا كان المانع محسباً إذا لا يفتنه
بالجماعة في التيمم وإن الله تعالى قال فإن لم تجدوا ماء فمطلق التيمم
حقيقته الماء ولم يلقنا من ذلك عند أحد من السلف ولكن بعد الوقوع
والنزول يوضأ به ويضرب بعض الساقية بالوضوء إذا لم يجد الماء فليتم
عذره وكذا المظهر **قوله** نفسه اقتصاصاً في الشاة فتمل نفسه
غيره والمجتمعة فسقط ما في بعض الجوازي **قوله** أي هلاكها وفي حكم

قوله ننسأ خففنا
ليلاً يشبهه القمار
واللاظلة تيمم العود
عليه من غير المسحة
يجوز التيمم على حجة
لا يعلق منه شيء وصحة
مسح اليد به بضم
الوجه وكان المشارع
لا حظ في شاة التلاعب
فليتمل من صوم